مكافحة الفساد في القطاع الخاص

د. محي الدين توق
Email: mtouq@hotmail.com

تونس، 5 كانون الأول 2012

CORRUPTION
Your NO counts

البروفيل الدولي لتونس في مؤشرات الحكامة

المؤشر والسنة	العلامة	الترتيب الدولي/ العلامة المئينية
مدركات الفساد CPI (2011)	3.8/10	73/183
ضبط الفساد (2011)	*0.13	55%
التنافسية العالمية GCI (2011/12)	4.47/7	40/142
التنمية البشرية HDI (2011)	0.698	90/187
حرية الصحافة PFI (2011/12)	60.25	134/179
استقلال القضاء JI (2011/12)	4.1/7	58/142
حكم القانون RL (2010)	*0.11	59%
الإسهام والمساءلة VA (2010)	*-1.34	10%

* تتراوح العلامة ما بين 2.5 (+) – 2.5 (-)

ما هي المشكلة

أولاً: الفساد في القطاع الخاص قد يؤدي إلى مشكلة حقيقية للشركات

- غرامات باهظة.
- إلحاق الضرر بسمعة الشركة.
- أحكام بالسجن.
- خلق منافسة غير عادلة.

وعلى المدى البعيد الحاق الضرر بالقطاع الخاص ككل.

ان القضايا الكبرى التي برزت مؤخراً تظهر أن الفساد في مجال الأعمال لا يؤدي إلى الربح دوماً.

ثانياً: الفساد في القطاع الخاص يؤدي إلى مشكلة حقيقية للدولة

- تشويه السوق.
- هروب الاستثمارات الوطنية.
- إبعاد الاستثمارات الأجنبية.
- إلحاق الضرر بمشاريع التنمية.

وعلى المدى البعيد الحاق الضرر بالدولة.

ما هي الحلول الممكنة

يكمن الحل في المسؤولية المشتركة لكافة الأطراف

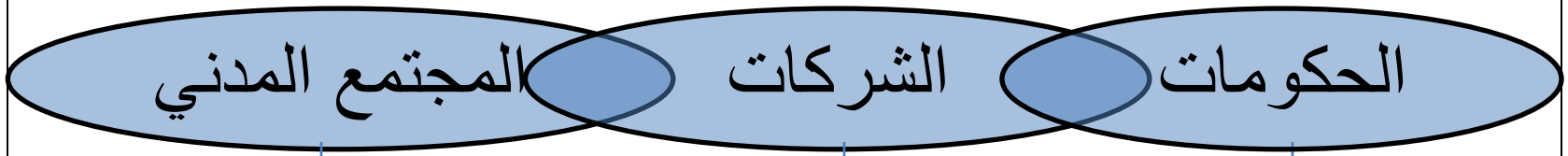

ضمان تنفيذ القوانين والإتفاقيات الدولية والإقليمية ضد الفساد لحماية الشركات من الفساد العابر للحدود أو من مصادر التزويد.

ضمان قيام الشركات بتبني سياسات داخلية وخطوات عملية لمنع الفساد وايجاد بيئة عمل سليمة ونظيفة بما في ذلك الإلتزام بالإبلاغ ومسؤولية كافة العاملين بما فيهم القادة.

ضمان رقابة فعالة وموضوعية لإلتزام الشركات بالقوانين والمعايير السليمة لمكافحة الفساد ولعدم تواطؤ الحكومة مع القطاع الخاص.

CORRUPTION Your NO counts

مسلمات أساسية

- مكافحة الفساد في مجال الأعمال أحد دعائم نظام النزاهة الوطني

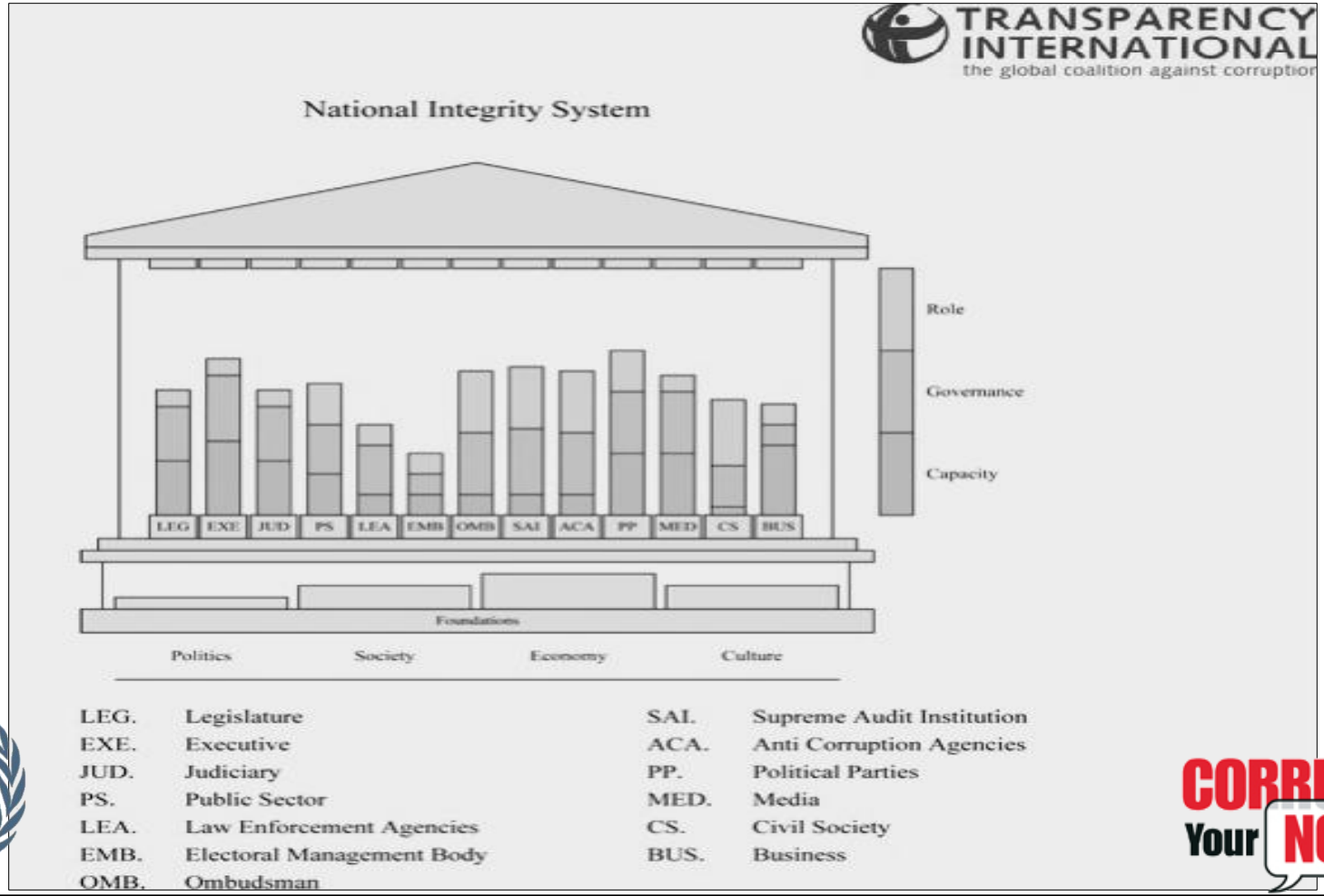

CORRUPTION
Your NO counts

- من النادر أن يكون الفساد ظاهرة منعزلة أو مقصورة في قطاع معين أو مؤسسات معينة بل غالباً ما يكون من طبيعة نظامية systemic.
- من الصعب أن تجد قطاع خاص نظيف وملتزم بوجود حكومة فاسدة.
- من الصعب أن يلجأ القطاع الخاص إلى الفساد بوجود حكومة نظيفة وملتزمة بقواعد الحكامة الجيدة.
- والنتيجة أن المكافحة الفعالة للفساد تتطلب استراتيجية شاملة ومنظمة systematic.

بعض مظاهر الفساد في القطاع الخاص

- دفع الرشاوي لكسب العطاءات الحكومية.
- التأثير في القرارات السياسية بطرق خفية بما يلبي مصالح الشركات وخاصة في قطاعات محددة ذات مردود عالٍ (الطاقة، الصحة، التشييد، مشتريات الأسلحة).
- استغلال الفجوات في قوانين الضرائب للتهرب منها.
- استغلال الفجوات في القوانين الوطنية لتحقيق أكبر فائدة ممكنة – المشتريات، الجمارك، الرخص، والإعانات .. الخ.

CORRUPTION
Your NO counts

- بناء التحالفات بين المنتجين لتحقيق أكبر نفع ممكن (Cartels).
- انشاء شركات تابعة subsidiaries لإخفاء الفساد.
- قبول وإعطاء الهدايا والأعطيات والسفر ومشاريع التدريب وغير ذلك.
- دفع الأموال للتسهيلات والمساهمات للأحزاب واحتسابها في وعاء الإعفاءات الضريبية.
- التغاضي عن الرقابة الدورية على المشاريع والتلاعب بالمواصفات.

التطورات الإيجابية في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص

- ظهور عدد من المواثيق الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد في القطاع الخاص.
- ظهور عدد من الأدلة والبرامج والإعلانات لمساعدة القطاع الخاص في مكافحة الفساد.
- ظهور عدد من الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص لمحاربة الفساد.
- ظهور مبادرات ايجابية من قبل عدد من الشركات الكبرى لمكافحة الفساد في القطاع الخاص.
- وجود عدد كبير من التجارب الناجمة والدروس المستفادة.
- ظهور عدد من البرامج الأكاديمية والتدريبية وبوسائط متعددة للوقاية من الفساد ومحاربته.

CORRUPTION
Your NO counts

التطورات السلبية في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص

- أشار 1/3 المستجيبين لاستطلاع أجرته شركة أرنست آند يونغ أنهم خسروا عطاءات لصالح منافسين يدفعون رشى.
- أشار أكثر من 1/3 المستجيبين لنفس الاستطلاع أن الفساد يزداد سوءاً.
- أشارت دراسة TI إلى بقاء مؤشر دفع الرشاوي BPI في نفس الحدود بالنسبة للدول المشاركة في الدراسة (22 دولة) بين عامي 2008 (7.8) و2011 (7.9).

ـ تابع التطورات السلبية

- أشارت دراسة TI لعام 2011 أن نفس القطاعات التي كانت أكثر عرضة لدفع الرشاوي في عام 2008 لا زالت هي نفسها في عام 2011، وهذه القطاعات هي؛
  - > عقود الأشغال العامة والبناء.
  - > شراء المعدات.
  - > الغاز والبترول.
  - > التعدين.
  - > توليد وتوزيع الطاقة.
- أظهرت نفس الدراسة أن أكثر الرشاوي تدفع لكبار المسؤولين من أجل التأثير في السياسات والتشريعات والقرارات الحكومية والهيئات التنظيمية.

CORRUPTION
Your NO counts

ما الذي يمكن أن يفعله القطاع الخاص لمكافحة الفساد
-المستوى الاستراتيجي-

- التعرف على متضمنات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في كل من مجالات الوقاية والتجريم واسترداد الموجودات والعمل على تنفيذ الإلتزامات الواردة فيها.

- التعرف على متضمنات المبدأ (10) من مبادىء الميثاق العالمي للأمم المتحدة UNGC والخطوات الإجرائية المقترحة للإلتزام بهذا المبدأ والبدء بتنفيذها والانضمام لهذا الميثاق.

- التعرف على المبادىء الدولية التي أصبحت مستقرة في مجالي حاكمية الشركات ومكافحة الرشوة في مجال الأعمال، ويمكن الاهتداء في هذا المجال بمواثيق ومنشورات كل من OECD و TI.

- التعرف على التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والدروس المستفادة التي يمكن الاستدلال عليها من أكثر من مصدر وبخاصة من UNODC والمؤسسات الإقتصادية الدولية الكبرى.

- دمج برامج النزاهة ومكافحة الفساد ضمن أعمال هيئات الأعمال وغرف الصناعة والتجارة والمحاسبة.

ما الذي يمكن أن يفعله القطاع الخاص لمكافحة الفساد
-المستوى الإجرائي-

- تبني سياسات صارمة لنبذ الفساد وعدم تحمله Zero tolerance.
- تحويل السياسات إلى اجراءات محددة وواضحة مستمدة من المبادىء الدولية التي أصبحت راسخة (ميثاق TI ضد الفساد ومبادىء العمل لمكافحة الفساد).
- التزام صارم من قبل القيادات بالسياسات والإجراءات المنبثقة عنها.
- خلق بيئة عمل سليمة ونظيفة بما في ذلك وضع مدونات السلوك للجميع.
- جعل الإجراءات أكثر فاعلية عن طريق تحقيق شفافية أكبر من كل الأطراف والجهات.
- التزام الشركات والهيئات التنظيمية بالإبلاغ عن الأمور المالية والإجراءات المتخذة بشكل منفتح كرسالة واضحة لكافة الأطراف ببيئة الأعمال النظيفة (الموظفين، المستثمرين، المستهلكين) وأن يكون الإبلاغ سرياً ما أمكن ومنع الإنتقام من المبلغين.

ان هذه الإجراءات تؤدي إلى ثقة الحكومة والجمهور بالشركة وهذا أكبر مصدر للربح على المدى البعيد.

المادة (12) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

يمكن بشكل عام تصنيف ما تتطلبه المادة (12) من الدول الأطراف من تدابير واجراءات للوقاية من الفساد في القطاع الخاص في ثلاثة فئات:

أولاً: تدابير الوقاية والرصد في القطاع الخاص من خلال معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات والتدابير التنظيمية الأخرى (فقرة **1** و **2** و).

ثانياً: استحداث جزاءات على عدم الإمتثال (فقرة **1** و**2**أ و**3** و**4**).

ثالثاً: سبل الوقاية من الفساد في القطاع الخاص بما يشمل مدونات قواعد السلوك وغيرها من التدابير (فقرة **1** و **2ب** و **هـ**).

CORRUPTION
Your NO counts

أولاً: تدابير الوقاية والرصد في القطاع الخاص من خلال معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات

تتطلب الفقرة 1 و 2و من الدول الأطراف:

- تعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات.
- فرض عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية عند الإقتضاء لعدم الإمتثال.
- أن تكون هذه العقوبات فعالة ومناسبة ورادعة.
- أن تضع منشآت القطاع الخاص ضوابط لمراجعة الحسابات.
- أن تخضع منشآت القطاع الخاص حساباتها وبياناتها المالية لإجراءات مراجعة حسابات وتصديق ملائمة.

لماذا؟

1. لأن معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات مقوم أساسي لتنظيم ورصد الجوانب المالية للأنشطة التجارية.

2. لأن معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات تيسر الوفاء بالإلتزامات.

3. لأنها تساعد في الحد من الفساد.

كيف؟

1. تطوير المعايير الوطنية بالاهتداء بالمعايير الدولية للتقارير الدولية القائمة على مبادىء اعتمدها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.
2. الاستناد إلى المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي طورها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة عام 2009.
3. الاهتداء بتجارب بعض الدول التي لديها تجارب في وضع المعايير – ألمانيا وتشيلي وبلغاريا –

أمثلة:

1. اسندت ألمانيا منذ عام 2005 مهمة مراقبة الممارسات المحاسبية للشركات إلى هيئة متخصصة بإنفاذ القوانين (هيئة الإنفاذ) بالإضافة إلى هيئة الرقابة المالية الإتحادية (هيئة الرقابة) ويتم اختيار الشركات الخاضعة للرقابة إما عشوائياً أو على أساس وجود دلائل تشير إلى عدم مراعاة المعايير.

2. لجأت بعض الدول إلى شمول إجراءات المراجعة إلى فحص نظم الرقابة الداخلية (بلغاريا).

3. لجأت بعض الدول إلى تنظيم عمل مراجعي الحسابات لكي تتواءم مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات (روسيا).

4. لجأت بعض الدول إلى شمول مدونات قواعد السلوك للمحاسبين ومراجعي الحسابات (بلغاريا).

5. كما لجأت بعض الدول إلى وضع اجراءات تأديبية لعدم الإمتثال واستكملت ذلك بنظام التفتيش الدوري (ألمانيا).

CORRUPTION
Your NO counts

ثانياً: استحداث جزاءات لعدم الإمتثال

تجيز الإتفاقية في الفقرة 1، و2أ، و3 و4 للدول الأعضاء اتخاذ عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية لعدم الإمتثال للمعايير المحاسبية ومراجعة الحسابات ومنها؛

- تعزيز التعاون بين أجهزة انفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص.
- اتخاذ تدابير لمنع القيام بالأفعال المجرمة بالإتفاقية وهي:
  - انشاء حسابات خارج الدفاتر.
  - تسجيل نفقات وهمية.
  - إجراء معاملات دون تدوينها أو تبيينها بصورة كافية.
  - قيد التزامات مالية دون بيان غرضها.
  - استخدام مستندات زائفة.
  - اتلاف مستندات بشكل متعمد قبل المدة التي يحددها القانون.
- عدم السماح باقتطاع نفقات الرشاوي من الوعاء الضريبي.

CORRUPTION
Your NO counts

لماذا؟

1. لأن وضع المعايير المحاسبية ومراجعة الحسابات بدون نظم لتقرير الجزاءات لعدم الامتثال يجعلها عديمة الفائدة.
2. لأن التعاون مع أجهزة انفاذ القوانين ضروري لكشف السلوكات الإجرامية.
3. لأن كيانات القطاع الخاص بحكم التجربة أقدر على ملاحظة المخالفات.
4. لأن الرشوة مجّرمة في الاتفاقية بموجب المادتين 15 و 16.

كيف؟!

1. عن طريق تجريم الرشوة في القطاع الخاص في القوانين الوطنية (حوالي نصف الدول الأطراف جرمت).
2. عن طريق تجريم الإختلاس في القطاع الخاص (كل أو معظم الدول الأطراف جرمت).
3. تحديد قواعد الامتثال في القوانين الوطنية.
4. عن طريق برامج للتوعية واسداء المشورة من قبل أجهزة انفاذ القانون لمعالجة أوجه التضارب.
5. تحديد نقاط اتصال وحيدة في أجهزة انفاذ القوانين.
6. توقيع مذكرات تفاهم بين الطرفين (الفلبين).
7. الزام المؤسسات المالية بشكل خاص عن المعاملات المشبوهة.

أمثلة يمكن الاهتداء بها:

1. القوانين الروسية والبلغارية المتعلقة بالمحاسبة والبيانات المالية تتضمن قواعد لاستخدام المستندات المحاسبية وقيد المعلومات واجراء عمليات الجرد ... إلخ.
2. تحدد كل من تشيلي وكوستاريكا الإلتزامات الأساسية بشأن مسك الدفاتر والحدود الدنيا لفترات الإحتفاظ بالدفاتر.
3. في المخالفات البسيطة تلجأ العديد من الدول بتحديد جزاءات مدنية أو إدارية بموجب قوانين المحاسبة.
4. أما المخالفات الخطيرة فيتم في العادة تجريمها في القوانين الجنائية (اخفاء، اتلاف، تزوير مستندات).

CORRUPTION
Your NO counts

ثالثاً: منع الفساد في القطاع الخاص بما يشمل وضع مدونات قواعد السلوك

تدعو الاتفاقية الدول الأطراف في الفقرات **1** و **2ب** و **هـ** إلى وضع معايير واجراءات تستهدف صون نزاهة كيانات القطاع الخاص بما في ذلك وضع مدونات قواعد السلوك. كما تدعو لمنع تضارب المصالح عن طريق فرض قيود على عمل الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم.

CORRUPTION
Your NO counts

لماذا؟

1. لتمكين كيانات القطاع الخاص من ممارسة أنشطتها على وجه صحيح ومشّرف وسليم.
2. لترويج استخدام الممارسات التجارية الحسنة بين المنشآت التجارية وفي العلاقات التعاقدية بين تلك المنشآت والدولة.
3. لأن تضارب المصالح يعد من أكبر منافذ الفساد في القطاع الخاص (دراسة OECD).

كيف؟

1. أن تبادر الشركات إلى وضع معايير داخلية للنزاهة بالاهتداء بما هو متوفر منها عالمياً.
2. أن تبادر الشركات إلى وضع مدونات قواعد السلوك على أن تكون شاملة لكافة الموظفين.
3. أن تضمن الدولة في قوانينها الوطنية القيود التي يجب أن تفرض على تعيين الموظفين الحكوميين في القطاع الخاص.

CORRUPTION
Your NO counts

مدونات قواعد السلوك في القطاع الخاص

1. مدونات قواعد السلوك هي أداة للتنظيم الذاتي من حيث المبدأ.
2. أصبحت مدونات قواعد السلوك أداة يهتدى بها في القطاع الخاص بسبب تزايد الإلتزامات المفروضة على الشركات من جهات صاحبة مصلحة (هيئات التنظيم، الموردين، المشترين، الجمهور).
3. مدونات قواعد السلوك مهمة ولكن الأهم منها هو التطبيق.
4. الموازنة بين العقوبات (إدارية ومدنية) بحق المخالفين والحوافز بحق الملتزمين.

ـ تابع مدونات قواعد السلوك

- حتى تكون مدونات السلوك فاعلة فإنها؛

> يجب أن تشمل كافة الموظفين.
> يجب أن تحظى بدعم القيادة.
> يجب أن تنطبق على الموردين للشركة.
> يجب أن تنطبق على الوكلاء.

CORRUPTION
Your NO counts

مصادر المعايير الدولية لمكافحة الفساد في القطاع الخاص

هناك أربعة مصادر رئيسية على الأقل:

أولاً: الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC.
- اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية (OECD).

ثانياً: مبادىء الميثاق العالمي للأمم المتحدة UNGC وبالذات المبدأ العاشر

«يتعين على الأعمال مكافحة جميع أشكال الفساد، بما فيها الرشوة والابتزاز».

CORRUPTION
Your NO counts

ـ تابع مصادر المعايير

ثالثاً: مبادىء الأعمال لمكافحة الرشوة التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية TI.

رابعاً: المبادىء والمبادرات وخطط العمل الدولية، ومنها؛

- اعلان مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية الصادر في شهر نوفمبر 2011 وإعلان القادة الصادر في شهر يونية 2012.
- تقرير المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية التابع للأمم المتحدة المتعلق بالبرنامج البحثي بالاشتراك مع عدة جامعات تحت عنوان « الرشوة والقطاع الخاص: دور برامج الامتثال».

CORRUPTION
Your NO counts

ـ تابع مصادر المعايير

- الإدارة التعليمية الإلكترونية من أجل القطاع الخاص بشأن المبدأ العاشر والاتفاقية.
- تقرير «منع الفساد لتعزيز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم» المعد من قبل اليونيدو ومكتب الأمم المتحدة بشأن الجريمة والمخدرات.
- مبادرة النزاهة في طرح الأسهم الأولي للإكتتاب العام للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF.
- «دليل الممارسات الجيدة بشأن الضوابط الداخلية والأخلاقيات والامتثال» و «مبادىء حوكمة الشركات» لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD.
- المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة من قبل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، وتلك الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- مشروع حوافز النزاهة والتعاون في الشركات الممول من قبل شركة سيمنز.

CORRUPTION
Your NO counts

أمثلة وممارسات يمكن الاهتداء بها

- دليل الممارسات الجيدة بشأن الضوابط الداخلية والأخلاقيات والامتثال (OECD).
- مبادىء حوكمة الشركات (OECD).
- قواعد السلوك والتوصيات الخاصة بمكافحة الإبتزاز والرشوة (غرفة التجارة الدولية).
- مبادىء مكافحة الرشوة (WEF).
- القانون الألماني للحوكمة الرشيدة.
- أداة « التعهد بالتزام النزاهة في الشركات» الماليزية.

CORRUPTION
Your NO counts

ـ تابع الأمثلة

- دليل التيقظ الفطن للمخاطر الدولية (فرنسا).
- توفير مواد ارشادية وتعميمها على المنشآت ونشرها على الإنترنت (بلغاريا، كوريا).
- دليل مكافحة الفساد لأصحاب المشاريع (بولندا).
- الاجتماعات والمؤتمرات الدورية لإرساء تعاون طويل الأجل (عدة دول أوروبية).
- تجربة رصد تنفيذ المشاريع الحكومية الكبرى إلى لجنة حوكمة النزاهة (ماليزيا).
- تجارب الصين وفرنسا وألمانيا فيما يتعلق بتقييد الأنشطة المهنية للموظفين العموميين السابقين (موظفين محددين، فيما إذا كانت الشركة تخضع لإشرافه، الإفصاح آخر 5 سنين).

CORRUPTION
Your NO counts

شكراً لاستماعكم

CORRUPTION
Your NO counts